الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL
E/CN.4/1988/6
6 January 1988
ARABIC
Original:ENGLISH

لجنة حقوق الانسان

الدورة الرابعة والأربعون
١ شباط/ فبراير - ١١ آذار/مارس ١٩٨٨
البند ٢٢ من جدول الأعمال

الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان

الحالة في غينيا الاستوائية

تقرير الأمين العام

١ - عملا بقرار لجنة حقوق الانسان ٣٣ (د - ٣٦) المؤرخ في ١١ آذار/ مارس ١٩٨٠ ومقرر المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٣٧/١٩٨٠ المؤرخ في ٢ أيار/ مايو ١٩٨٠ ، قام الامين العام بتعيين السيد فرناندو فوليو خيمينيس بصفته الخبير المعني بالحالة في غينيا الاستوائية الذى وضع ، بعد الفحص الملائم للجوانب ذات الصلة للحالة ، خطة عمل اقترحها الأمين العام على حكومة غينيا الاستوائية التي قبلتها • وأحاط المجلس الاقتصادى والاجتماعي علما بهذه الخطة بقراره ٣٦/١٩٨٢ المؤرخ في ٧ أيار/ مايو ١٩٨٢ •

٢ - وفي ١٥ آب/ أغسطس ١٩٨٢ ، وضع دستور جديد باشراف الفقيهين القانونيين الاستشاريين اللذين عيّنا بناء على مشورة الخبير • ومنذ ذلك الحين استمر الخبير في اسداء المشورة في مواصلة تنفيذ خطة العمل ومن ثم عرض على لجنة حقوق الانسان ، في دورتها الثانية والاربعين ، تقريرا عن التقدم المحرز في هذا الشأن ، بما في ذلك معلومات عن العمل الذى أنجزه فريق آخر مؤلف من فقيهين قانونيين استشاريين تم تعيينهما أيضا بناء على مشورة الخبير في سياق تنفيذ خطة العمل •

٣ - واعتمدت لجنة حقوق الانسان ، في دورتها الثالثة والاربعين ، القرار ٣٦/١٩٨٧ ، الذى تم وفقا له اعداد هذا التقرير • وقد رجت اللجنة في هذا القرار من الأمين العام أن يواصل اتصالاته مع حكومة غينيا بمساعدة الخبير ومشورته • ورجت اللجنة كذلك من الامين العام أن يقوم ، واضعا في اعتباره ضرورة تنفيذ خطة العمل ، باستطلاع الطريقة التي يمكن بها تقديم المساعدة الملائمة الى الحكومة في سياق تنفيذ هذه الخطة •

٤ - وفي ٧ نيسان/ ابريل ١٩٨٧ ، أرسلت حكومة غينيا الاستوائية ملاحظاتها على تقرير الفقهاء القانونيين الاستشاريين • وبحث السيد فوليو خيمينيس ، بصفته خبيرا ، هذه الوثائق وأبلغ الامين العام بأنه ينبغي ، في هذه الظروف ، وبخاصة في ضوء طول الفترة الزمنية التي انقضت منذ قبول خطة العمل ، أن تتخذ خطوات لتعجيل عملية تنفيذها بغية ضمان استيفاء غرضها النهائي ، وهو ضمان أن تكفل حماية حقوق الانسان في غينيا الاستوائية بنظام قانوني ملائم • ولهذه الغاية ، يقترح الخبير، واضعا في الاعتبار ملاحظات الحكومة ، أن يعهد التنفيذ المعجل لخطة العمل الى اللجنة الوطنية لتدوين القوانين ، التي أعلنت الحكومة انشاءها في ملاحظاتها ، بمساعدة خبرة تقنية اضافية تقدم من برنامج الخدمات الاستشارية بالتشاور مع الخبير •

٥ - ويؤيد الأمين العام هذه التوصية ويعتزم أن يلتمس ، بمشورة الخبير ومساعدته ، آراء الحكومة من أجل تنفيذها في أبكر وقت ممكن •